الأمن الطاقوي ومدركات التهديد لدى إسرائيل في منطقة شرق المتوسط

Energy security and perceptions of the threat to Israel in the eastern Mediterranean region

إلهام بن العلمي

مخبر الدراسات السياسية والدولية، جامعة بومرداس i.benleulmi@univ-boumerdes.dz

سفيان منصوري

جامعة بومرداس ،الجزائر s.mansouri@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإرسال: 2022/12/31 **تاريخ القبول:** 2022/05/12 **تاريخ النشر:** 2022/07/01

ملخص:

تهدف الدراسة لفحص واقع الأمن الطاقوي الإسرائيلي في ظل بيئة أمنية إقليمية غير مستقرة ،خاصة بعد الاكتشافات الهائلة لموارد الطاقة في منطقة شرق المتوسط، فترمي هذه الورقة إلى البحث في مفهوم أمن الطاقة والتهديدات التي تحول أمام استغلال تلك الموارد الطاقوية وذلك وفقا للتصور الإسرائيلي، *لتعرض في الأخير*، سياسات إسرائيل الإستراتيجية لمواجهة تهديدات أمنه الطاقوي في منطقة شرق المتوسط.

***الكلمات المفتاحية** : أمن الطاقة؛ إسرائيل؛ شرق المتوسط؛ التهديدات؛ تصدير الغاز .*

Abstract:

The study aims to examine the reality of Israeli energy security in an unstable regional security environment, especially after the enormous discoveries of energy resources in the eastern Mediterranean region. This paper aims to research the concept of energy security. And the threats that prevent the exploitation of those energy resources, according to the Israeli perception, and finally to expose Israel's strategic policies to confront the threats to its energy security in the Eastern Mediterranean region.

Keywords: energy security; Israel; Eastern Mediterranean; Threats; gas export.

* **المؤلف المرسل: سفيان منصوري** ، s.mansouri@univ-boumerdes.dz

مقدمة:

تعيش منطقة شرق المتوسط في الأعوام الأخيرة حالة من عدم الاستقرار بعد اكتشافات الطاقة على سواحل دولها، والتي تعرف بالأساس أزمات تاريخية بشأن ترسيم الحدود البحرية بين دول المنطقة وأخرى متعلقة بالرفض الوجودي لإسرائيل، هذه الأخيرة التي تعرف نقاشات محورية على مستوى قياداتها العليا حول أمن الطاقة، نظرا لأهميته الإستراتيجية لأمنها القومي والاقتصادي، لكن تشييد البنية التحتية اللازمة للإنتاج وصولا إلى تصدير منتوجاتها إلى السوق الخارجية، محاط بمجموعة من التهديدات التقنية، الأمنية والعسكرية ، وهو ما يدفع بالشركات الدولية الكبرى أيضا إلى الإحجام عن الاستثمار بعيد الأجل في ظل بيئة معقدّة سياسيا وإستراتيجيا، لاسيما مع امتلاك خصوم إسرائيل القدرة على تعطيل وحتى تدمير تلك الحقول في حالة المواجهة بينهم وهذا ليس من مصلحة إسرائيل، وهو الواقع الذي أخذ حيزا مهما من تحركات إسرائيل الديبلوماسية، سعيا لبناء رؤية مفاهيمية مشتركة لأمن الطاقة وزيادة الثقة بين دول المنطقة، فضلا عن تعزيز قدراتها العسكرية لتتلاءم مع حجمها الاقتصادي الوازن واستغلالها في حماية منشئاتها الطاقوية، يقودنا هذا السياق إلى طرح الإشكالية التالية: **ما مدى تأثيرالاكتشافات الطاقوية على المقاربات الإسرائيلية لأمن الطاقة في ظل التهديدات الإقليمية في منطقة شرق المتوسط؟**

تنطلق دراستنا من فرضية أساسية مؤداها؛ أن الوضع الاقتصادي الإسرائيلي يشهد صعودا مهما يميزه عن باقي دول المنطقة في مرحلة ما بعد الاكتشافات الطاقوية، الأمر الذي يدفع بإسرائيل نحو تعزيز مقومات قوتها التي تستند على أبعاد أمنية متعددة من بينها أمن الطاقة الذي يعد أساس تقدمها الصناعي والاقتصادي حاضرا ومستقبلا، والذي اقترن بتوجهاتها الطاقوية في منطقة شرق المتوسط في ظل التهديدات المحيطة.

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: المفهوم الإسرائيلي للأمن الطاقوي في منطقة شرق المتوسط

المحور الثاني: التصورات الإسرائيلية لتهديدات أمن الطاقة في منطقة شرق المتوسط

المحور الثالث: سياسات إسرائيل الإستراتيجية لمواجهة تهديدات أمن الطاقة في منطقة شرق المتوسط

1. المفهوم الإسرائيلي للأمن الطاقوي في منطقة شرق المتوسط:

يعتبر الاقتصاد الإسرائيلي من بين الأقوى في منطقة الشرق الأوسط، حتى أنها تتفوق على الولايات المتحدة في بعض القطاعات؛ كقطاع البحث العلمي، وهو اقتصاد سوق مختلط حكومي وقطاع خاص متطور، وتشمل قطاعات الصناعة الأساسية في إسرائيل؛ الصناعات العسكرية، صناعة التكنولوجيا الفائقة (هاي تيك)، السياحة، المعدات الطبية، صناعة الألماس، صناعة الكيماويات ومعالجة المعادن، وبالتالي يحتاج إلى إمدادات آمنة ومستمرة من الطاقة للحفاظ على التفوق الاقتصادي مع إلزامية إنجاح المشروع الصهيوني التوسعي، (ابراهيم، 2016) حيث فُرض على الإنجازات الاقتصادية التي تحققها إسرائيل أن تتم في سياق تطورات الديناميكيات الخاصة بهذا المشروع، ويُتوقع لمستقبل إسرائيل الاقتصادي في الأعوام القليلة القادمة الازدهار، وذلك لسببين؛ يعود الأول لاكتشافات موارد الغاز الطبيعي الضخمة في شرق البحر المتوسط، فبينما كانت إسرائيل تعتمد على الواردات الخارجية لتلبية معظم احتياجاتها من الطاقة، وتنفق مبلغًا يعادل أكثر من 5% من الناتج المحلي على واردات منتجات الطاقة، واعتماد قطاع النقل بشكل رئيس على البنزين ووقود الديزل، فضلا عن استخدام الفحم

المستورد لإنتاج معظم الكهرباء، وتستورد الغاز من مصر، فإنها أصبحت في أواخر سنة 2019 تصدره إلى مصر والأردن، أما السبب الثاني فيرجع لتعزيز إسرائيل لعلاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية ودول الخليج، والتي تتحكم فيها المحددات الأمنية والسياسية، إذ تقوم إسرائيل بالإمدادات الأمنية المتطورة وبالمعلومات الإستخباراتية، في مقابل حصولها على أسواق لمنتوجاتها وخدماتها المتنوعة. (.النقيب، 2021)

ومع اكتشاف حقل "تمار" عام 2009، دخلت إسرائيل عصر جديد، بعدما شهدت ثورة حقيقية في مجال سياسات الطاقة، وامتلكت قوة اقتصادية ودبلوماسية جديدة هائلة، يبلغ احتياطيه نحو 318مليار متر مكعب، يقع قبالة سواحل البحر المتوسط، وبدأ تدفق إمدادات الغاز في 2013، إذ أصبح مورداً رئيسياً لتلبية الحاجات الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلي المحلي، أما في 2010، تم اكتشاف أكبر الحقول الإسرائيلية للغاز وهو حقل ليفياثان، والذي يبعد حوالي 130 كم قبالة ميناء حيفا، وقدّرت احتياطاته من الغاز الطبيعي الممكن استخراجها ب605 مليار متر مكعب، وتم استغلاله عام 2016، وفي منتصف ديسمبر 2014، أعلنت إسرائيل عن اكتشاف حقل "روى" للغاز على بعد 93ميل بحري من السواحل الإسرائيلية، وفي أفريل2019، كشفت شركة "انرجيان اليونانية للطاقة" عن اكتشاف حقل غاز "كاريش" بحوالي 51 مليار متر مكعب من الغاز، والذي يبعد بحوالي 100كم عن السواحل الشمالية الغربية الإسرائيلية. (فواج، 2021)

وبموجب هذه الاكتشافات الضخمة من الغاز، انتقلت إسرائيل من مرحلة الاعتماد الكامل على مصادر الطاقة الخارجية، إلى مرحلة مهمة تحوز فيها ثروة طبيعية ضخمة تسعى من خلالها تحقيق أمنها الطاقوي بل وحتى تحقيق أهدافها التوسعية جيوسياسيا وعسكريا. حيث استنجدت في السابق بالولايات المتّحدة، من خلال عقد الطرفان مذكرة اتفاق في 1979، تتعهد بموجبها أمريكا بتزويد إسرائيل بالنفط في الحالات الطارئة، ويتم تجديدها كل 5 سنوات، وامتدت حتى عام 2014، كما أنها تجاوزت حدود الاعتماد على الآخرين، إلى تخطيطها حتى للاستيلاء على حقول نفط عربية منذ الستينيات لتعويض نقص الإمدادات، لتتلاءم مع حجم قوتها العسكرية الضاربة والتي من الممكن أن تتعرض إلى الشلل في أي معركة طويلة الأجل حال انقطاع الإمدادات، ومن بينها خطة "عملية شيخينا" لعام 2002 لاحتلال الآبار النفطية العراقية وإعادة إحياء خط الموصل-حيفا، وفي سياق الاعتماد الإسرائيلي على مصادر الطاقة الخارجية، قامت شركة الكهرباء الإسرائيلية (IEC) في جويلية 2005، بالتوقيع على عقد الحصول على 1.7 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي لمدة 15 عاما مع إمكانية تمديدها لمدة 5 أعوام أخرى، مع شركة غاز ونفط شرق المتوسط (EMG) كشركة مصرية بمشاركة إسرائيلية؛ والتي أنشأت خط أنابيب من العريش في سيناء إلى ميناء عسقلان، والذي بدأ يتدفق فعليا إلى محطات توليد الطاقة الإسرائيلية شهر ماي من عام 2008. (.م، 2010)

وفي سياق مغاير، تعيش إسرائيل مرحلة انتقالية هامة بعد الاكتشافات الطاقوية، لتصبح مصدّر للغاز الطبيعي لدول الجوار ، وأصبح بذلك الغاز الطبيعي محدد أساسي لتوجهات سياساتها وتفاعلاتها التي تتباين بين صراع وتعاون في منطقة شرق المتوسط، للحفاظ على أمنها الطاقوي وأمنها القومي الذي أصبح يُدرك من خلفية اقتصادية طاقوية، حيث استغنت عن استعمال الفحم والنفط في المولدات الكهربائية واستبدلته بالغاز وهو ما خفف من درجة تلوث البيئة، بالإضافة إلى ارتفاع الدخل القومي الإجمالي بنحو 1,1%، نتيجة تراجع حجم استيراد المحروقات بنحو 60%، الأمر الذي يعزز مكانتها الجيوسياسية وتوطيد علاقاتها ببعض الدول العربية في إطار علاقات التعاون، وعلى النقيض من ذلك تشهد علاقتها مع لبنان توترا بسبب الأطماع الإسرائيلية في حق لبنان من حقل لفياثان. (النقيب، مرجع سابق) ففي أعقاب افتتاح العمل بحقل "ليفياثان" في مطلع 2020، قال رئيس

الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو":"هذا الغاز يمنحنا قوة دبلوماسية واقتصادية... وبالطبع قوة الطاقة أيضاً"، وبذلك تكون إسرائيل قد نجحت في تأمين سوق إقليمية للغاز المكتشف (مصر، الأردن وفلسطين)، وتحقيق الاندماج الاقتصادي في المنطقة، مع مواصلة سعيها الحثيث لاستهداف الأسواق الدولية وتذليل الصعوبات لذلك الشأن. (.محمود، 2020)

وإلى جانب الأمن الاقتصادي، يتجلى الأمن العسكري لحقول الغاز الإسرائيلية هو الآخر، كأحد أشكال الأمن في مجال الطاقة، فانطلاقا من اعتبار الطاقة هدفا وأداة فرض القوة والسيطرة في آن واحد؛ تسعى إسرائيل جاهدة لاستخدام كل الوسائل لحماية مصالحها وأمنها الطاقوي، حيث تقوم إسرائيل بتطوير نظام "مقلاع داوود الصاروخي"، لحماية حقول الغاز البحرية في منطقة شرق المتوسط ضد أي مخاطر محتملة وعلى وجه الخصوص حقل ليفياثان، كما تعمل على دراسة منظومة "باراك8" التابعة للمنظومة السابقة، والتي تستخدم لحماية السفن البحرية من صواريخ كروز المضادة للسفن، كما تسعى لشراء أنظمة رادار ودفاعات صاروخية وسفن وقوارب دورية وسفن ذاتية القيادة، لحماية أمنها البحري من خطر التواجد العسكري لإيران في المنطقة إضافة للتوترات مع لبنان وسوريا التي تحدها في جزء من الحدود، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي الإسرائيلي على قواتها البحرية بهدف حماية مخزون النفط والغاز قبالة سواحلها، كما دفعت شركة انرجين اليونانية نحو ملايين دولار في سبيل الحصول على حقوق تطوير الحقلين الأقل حجما للغاز "تانين وكاريش"، واستثمار ما يقارب 5مليارات دولار في موارد الطاقة الإسرائيلية، ونقل منصة عائمة للإنتاج والتخزين والتحميل، توضع على بعد 100كم في عرض البحر ، وأكد في هذا الشأن ضابط البحرية الإسرائيلية عن استلام البحرية 4 طرادات ألمانية بقيمة 460 مليون دولار عام 2019، إلى جانب تزويد السفن بنسخة من منظومة القبة الحديدية الدفاعية الصاروخية، التي تفجر الصواريخ في حال استهدفت المنصات البحرية، فمن الملاحظ أن لاكتشافات الطاقة شرق المتوسط وعمليات التنقيب المتواصلة بالغ الأثر في المنطقة وفي إسرائيل خصوصا على مستوى تعزيز أمن طاقتها. (عويضة، 2019)

2. التصورات الإسرائيلية لتهديدات أمن الطاقة في منطقة شرق المتوسط

تستمد الطاقة أهميتها من كونها أحد أبعاد الأمن القومي والأمن الاقتصادي، خاصة بالنسبة للدول المتقدمة صناعيا، إذ تمثل عصب الحياة الاقتصادية، لذلك هناك حاجة متزايدة لأمن الطاقة، وتبرز إسرائيل كأحد الفاعلين الجدد في هذا المجال، خاصة بعد اكتشافات الموارد الهيدروكربونية في منطقة شرق المتوسط، من خلال اعتمادها على سياسات إستراتيجية بشان تأمينها وتعزيز مكانتها كفاعل مركزي في سوق الطاقة في المنطقة، إلّا أنها ورغم ما تتيحه لها هذه الاكتشافات من فرص فإنها تفرض في نفس الوقت تحديات جمة تقف أمام استكمال عمليات التصدير خاصة وأنها تعاني بالأساس رفض وجودي وصراع عربي إسرائيلي. ويمكن حصر هذه التحديات فيما يلي:

أ. النزاع الحدودي بين إسرائيل ولبنان:

مثل عام 2010 الدفعة الأولى للصر اع على الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان، وذلك على خلفية توقيع قبرص وإسرائيل في ديسمبر 2010 على اتفاق ترسيم الحدود البحرية وتحديد المنطقة الاقتصادية الخالصة بينهم، والذي تم التصديق عليه من قبل المجالس التشريعية لكلا البلدين في فيفري 2011، وهو الاتفاق الذي تم بمقتضاه تحديد 12 نقطة وفقا للفقرة الثانية من المادة الأولى، وهو الترسيم الذي أتاح لإسرائيل الدخول للمنطقة

الاقتصادية الخالصة للبنان بمساحة ما يقارب 854 كم2 وذلك في المنطقة التي تعرف باسم بلوك 9، الواقعة بين المنطقة 1 و23.

وكان قد أشار إلى ذلك، اتفاق ترسيم الحدود البحرية الذي وقعته كل من لبنان وقبرص عام 2007، و الذي لم يدخل حيز النفاذ لكون مجلس النواب لم يكن قد صدق عليه بعد، بأن نقطة التلاقي الثلاثية (23)، لا يتم الفصل فيها إلا بموجب مفاوضات ثلاثية، وبحكم غياب التواصل بين الجانبين الإسرائيلي واللبناني، قامت إسرائيل بتحديد تلك النقطة (النقطة 1)، على اعتبار أن منطقة بلوك 9 تدخل ضمن منطقتها الاقتصادية الخالصة، الأمر الذي ترفضه لبنان جملة وتفصيلا وتعتبره تعديا إسرائيليا على حقوقها ومواردها. (الباسوسي، 2018)

وزادت حدة الصراع بين البلدين في فيفري 2018، بعد إعلان لبنان عن توقيع عقد مع ائتلاف شركات دولية هي "توتال" الفرنسية و "نوفاتك" الروسية و"إيني" الايطالية، للتنقيب عن النفط والغاز في البلوك "4" والبلوك "9" الذي يتداخل جزء منه بالمنطقة المتنازع عليها مع إسرائيل، حيث وصفها وزير الدفاع الإسرائيلي بالخطوة الاستفزازية للغاية، ليؤكد أيضا وزير الطاقة الإسرائيلي يوفال شتاينتز على أحقية إسرائيل في جزء من البلوك 9 الذي يقع في مياهه الإقليمية، وقامت الولايات المتحدة عقب ذلك بالوساطة مجددا بين لبنان وإسرائيل في ملفي الحدود البحرية والبرية، عيّنت آنذاك ديفد ساترفيلد مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأدنى، الذي طرح مقترحات "هوف" لعام 2012 لرسم الحدود البحرية بين الطرفين، غير أن لبنان رفض المقترح، حيث أصرّ "نبيه بري" على موقفه لجهة ترسيم الحدود البحرية برعاية الأمم المتحدة ودعم الولايات المتحدة وفق ما نص عليه تفاهم أفريل1996. (م ب، 2018)

شكّلت الفترة الممتدة بين عامي 2019 و2020، نقطة تحوّل في ملف النزاع البحري بين لبنان وإسرائيل؛ بالنسبة إلى إسرائيل فعملت على تعزيز موقعها في منطقة شرق المتوسط مع تحوّلها من مستورد للغاز إلى مصدّر له، ترافق ذلك مع انضمامها إلى منتدى غاز شرق البحر المتوسط في جانفي2019، والذي تحول بعد عام من ذلك إلى منظمة إقليمية أين تم استبعاد لبنان من الانضمام لها، وفي سياق سعي إسرائيل لتثبيت مكانتها كقوة إقليمية للطاقة تم توقيع اتفاقية لتصدير الغاز إلى مصر في ديسمبر 2019، واتفاقية أخرى مع قبرص واليونان في جانفي2020 بشأن أنبوب "إيست ميد" لنقل الغاز من إسرائيل إلى أوروبا مرورًا بهما، وفي سياق مغاير قابله تراجع الوضع اللبناني في هذه الفترة، فإلى جانب اندلاع الانتفاضة الشعبية في أكتوبر 2019 ضد السلطة الحاكمة، عرف الاقتصاد اللبناني انهيارا غير مسبوق، مع ارتفاع حجم الدين إلى 92 مليار دولار وعجز لبنان عن سداده، تبعه انفجار هائل في أوت 2020 أدى إلى تدمير ميناء بيروت وجزء كبير من الواجهة البحرية مخلفا العديد من الخسائر البشرية ، وفشلت المبادرة الفرنسية لمساعدته، الواقع الذي جعل من رغبة التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل والخوض في أعمال التنقيب وإنتاج النفط والغاز، ضرورة ملحّة أكثر من أي وقت مضى. (باكير ع.، 2021)

وفي إطار بحث آليات التوفيق بين الطرفين، بشأن ترسيم الحدود البحرية، لبدء استغلال ثرواتهما من النفط والغاز، فقد كان لمايك بومبيو وزير الخارجية الأمريكي السابق دورا حاسما في إحياء المفاوضات بين لبنان وإسرائيل في مارس 2019، فتم عقد أربع جولات من المفاوضات غير المباشرة،برعاية أممية وبوساطة أمريكية في مقر بعثة الأمم المتحدة الموقتة "يونيفيل" في منطقة الناقورة الحدودية، جنوبي لبنان، انطلاقا من 14 أكتوبر وحتى مطلع ديسمبر 2020، ترتب عنها إعلان "اتفاق الإطار" لترسيم الحدود بين البلدين في العام نفسه، وفي أبريل 2021 عقدت الجولة الخامسة والتي بدا من خلالها جليا حجم الفجوة الكبير بين الطرفين خاصة بعد تمسك لبنان بحقه

في مياهه الإقليمية وفقا لقانون البحار الدولي حسبه، والدفع ب 1430 كيلومتراً مربعاً كمساحة إضافية، عبر خريطة جديدة تعبر عن الطرح القائل بالخط 29، مشيرة إلى التقديرات الخاطئة التي جاءت في الخريطة التي أرسلت في 2011 إلى الأمم المتحدة، المستندة إلى النقطة 23 في تحديد الحدود اللبنانية بإجماع داخلي، وفي سياق مناقض سارعت إسرائيل إلى اتهام لبنان بعرقلة المفاوضات عبر توسيع مساحة المنطقة المتنازع عليها، خاصة وأن جزء من حقل كاريش الإسرائيلي والذي تعمل فيه شركة "إنرجيان" اليونانية سيدخل ضمن الحدود البحرية اللبنانية وفق ذلك الخط، ثم توقفت المفاوضات بعدها. (م ب.، 2021)

وعن موقع "أكسيوس" الأمريكي إن آموس هوكشتاين، الوسيط الأمريكي في مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بين الطرفين، قد أمهل كل منهما حتى الانتخابات النيابية المقرر إجراؤها في لبنان في مارس 2022 للتوصل إلى اتفاق، واصفا هذه الفترة بالفرصة خاصة بالنسبة للطرف اللبناني الذي يحتاج إلى إنقاذ اقتصاده وجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات، مهددا من جهة أخرى بوقف انخراطه في المفاوضات إذا لم يحصل ذلك بحلول هذا الموعد، (م، 2021) فيعد بذلك الصراع الحدودي البحري بين لبنان وإسرائيل، الأكثر أهمية بالنسبة لمجاور الصراعات الإقليمية في منطقة شرق المتوسط، بسبب عدم وجود اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بينهما، وفشل كل المساعي التفاوضية بينهما لاختلاف الرؤى وتصورات الطرفين لمعايير وآليات التقسيم.

ب. **تهديدات تجارية وتقنية أمام تصدير الغاز الإسرائيلي:**

ولفهم معضلة تصدير الغاز لدى إسرائيل، وجب التذكير بشأن كيفية تصدير الغاز ونقله والذي يتم عبر مسارين: إمّا عن طريق ضخه عبر أنابيب مباشرة من الحقول إلى الموردين، أو إسالته وشحنه عن طريق السفن، ليتم إعادته لحالته الغازية مرة أخرى لدى الدولة المُستقبِلة، لضخه في شبكة الغاز الخاصة بها`

تحدّي تصدير الغاز الإسرائيلي عبر **المسار الأول** يصطدم بأسعار الغاز المنخفضة على مستوى العالم، ففي أوروبا مثلا يصل سعر الغاز إلى حوالي 3.6 دولار لكل مليون وحدة حرارية،بينما تتراوح تكلفة استخراج الغاز في حقل ليفياثان حوالي 5 دولارات لكل مليون وحدة حرارية، أما تكلفة النقل عبر خط أنابيب يمر بكل من قبرص واليونان فحوالي 3.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية، ليصبح بذلك إجمالي سعر التصدير حوالي 8 دولار لكل مليون وحدة حرارية، يعني ضعف السعر الحالي في أوروبا.

المسار الثاني، والمتعلق بإنشاء محطة لإسالة الغاز على سواحل إسرائيل، ويبدو ذلك حسب الخبراء الأمنيين بأنه خيار غير عقلاني بسبب تداعياته السلبية سواء على المستوى البيئي لما يسببه من انبعاث غازات كبريتية سامة، أو على المستوى الأمني فكل منشآت النفط والغاز تصعب حمايتها، فمقذوف RPG يمكن أن يدمرها بسهولة، خاصة في ظل غلبة طابع الصراع على علاقات إسرائيل بدول الإقليم، ومن ناحية أخرى ورغم إمكانية إنشاء محطة للغاز المسال على حقل ليفياثان، إلّا أنها على المستوى الاقتصادي مكلفة جدا،قد تصل إلى مليارات الدولارات، وحتى إن تجاوزت ذلك فإن الأمر سيستغرق حوالي 7 أعوام حتى تشرع إسرائيل في عمليات التصدير، بما يعني امتلاك ثروة معطلة وخسارة إسرائيل لما يمكن أن يصل إلى 2 مليار دولار أمريكي، ولذلك كان خيار الإسالة في مصر هو الأفضل بالنسبة لإسرائيل. (محمود، مرجع سابق)

ج. التهديدات الأمنية والعسكرية للمنشئات البحرية:

يشكّل تواجد منشآت النفط والغاز البحرية على بعد مئات الكيلومترات من الشواطئ، خطرا كبيرا على مصالح الدولة القومية، خصوصا وأن مادة الغاز سريعة الاشتعال، الأمر الذي يُلزم الدول توفير أساليب حماية متنوعة وعالية الدقة ضد أي أعمال عدائية تستهدفها، وتمثل إسرائيل أحد هذه النماذج خاصة بعد تطوير قطاع الغاز الذي أصبح يُصدّر إلى سوقين عربيين: مصر والأردن متطلعة أيضا إلى أسواق جديد، بعد أن حقق اكتفاءه الذاتي واحتياجات السوق الداخلي، (دبوق، 2021) عبر أحد أهم حقول الغاز الرئيسية في المياه الإقليمية الفلسطينية المحتلة، وهو حقل "تمار"، والذي تبعد منصته قرابة 35 كم عن قطاع غزة، وتمتلك شركة شيفرون الأمريكية العملاقة حصة مقدارها 39.66% فيه.

ويبقى هاجس إطلاق هجمات الصواريخ البحرية ضد حقول الغاز في شرق المتوسط، من قبل فصائل المقاومة في غزة، ينتاب كثير من القادة العسكريين في إسرائيل، وهو ما دفعهم وفي سابقة هي الأولى من نوعها إلى إسناد مهمة حراسة عمليات التنقيب عن الغاز ومنشئاته في المتوسط، إلى الوحدة 13 في سلاح البحرية (Henderson، 2016)، ويقول في هذا الصدد الضابط "آفي" أحد قادة سلاح البحرية المسؤول عن هذا الملف، إن "أمن منشآت الطاقة ومنصات الغاز الإسرائيلية في البحر المتوسط قضية أساسية لأنها في صلب مواجهة التهديدات فوق المياه وتحتها، ويشمل هذا النظام الأمني تسيير دوريات بحرية وجوية، وهو نظام متطور لكشف واعتراض السفن، وستنضم إليه قريبا قوة من 6 سفن هجومية مصممة خصيصًا للرد على هذه التهديدات المعادية." (أبو عامر، 2021)

وفي هذا السياق تعيش إسرائيل تهديد أمني على نحو مزدوج طرفاه حركة حماس وحزب الله اللبناني، حيث هدد الأخير باستهداف محطات استخراج الغاز في مياه المتوسط، ويعتبر مؤهلا لذلك لامتلاكه التقنية الإيرانية المتطورة، إضافة إلى منظومة صواريخ بر بحر "ياخونت" الروسية الصنع، (الجندي، 2018) كما تحاول المقاومة الفلسطينية إثبات قدرتها على استهداف حقول الغاز الإسرائيلية الحيوية وفرض نفسها لاعبا في ملف غاز المتوسط، حيث ألحقت بإسرائيل خسائر فادحة في ماي 2021 جراء استهداف خط أنابيب أسدود-عسقلان، واستهدافها حقل الغاز الطبيعي "تمار" بطائرة مسيّرة من طراز شهاب، كما حاولت استهدافه كذلك بغواصة مسيّرة تعمل بنظام تحديد المواقع(GPS) ، وفي ظل تصاعد عمليات القصف تم إغلاق حقل "تمار" الإسرائيلي للغاز مؤقتا لمدة تسعة أيام، من قبل شركة شيفرون الأميركية المشغِّلة له، وهي أكبر مستثمر في سوق الطاقة الإسرائيلي بقيمة تبلغ 11.8 مليار دولار سنويا، وذلك بناء على تعليمات من وزارة الطاقة الإسرائيلية. (م ب.، 2021) وتكون بذلك كتائب القسّام الجناح العسكري لحركة حماس، قد دشّنت لمرحلة جديدة، تترجم نجاحها في تعطيل مصادر الطاقة الإسرائيلية، وقد تتحول فيها مستقبلا من التعطيل إلى التدمير، وهو ما سيُخضع أمن الطاقة الإسرائيلي لاختبارات حرجة، ويضع التحالفات الإقليمية الناشئة والهشة أمام اختبارات جدية غير مسبوقة تفرض عليها مراجعة مسألة الاستثمارات بعيدة الأجل في حقول معرضة للخطر وتنذر بالتصعيد العسكري. (العيلة، 2021)

3. سياسات إسرائيل الإستراتيجية لمواجهة تهديدات أمن الطاقة في منطقة شرق المتوسط

بناء على جملة التهديدات التي تواجه أمن الطاقة الإسرائيلي ومن ثم أمنه القومي، أصبح موضوع الطاقة من القضايا المحورية التي أبدت السلطات الإسرائيلية اهتمامًا واسعًا بها، من خلال اعتماد جملة من

السياسيات والإجراءات الإستراتيجية لمواجهة ذلك، كالدخول في تكتلات إقليمية على أساس اقتصادي، وتعزيز ترسانتها العسكرية لحماية منشئاتها النفطية.

أ. **منظمة غاز شرق المتوسط:**

انضمت إسرائيل إلى "منتدى غاز شرق البحر المتوسط"، الذي تأسس في يناير 2019 في القاهرة، كاستجابة للمبادرة المصرية التي دعت إلى عقد اجتماع لوزراء الطاقة للدول السبع المنتجة والمستهلكة والمطلة على شرق المتوسط، والذي يُقدّم على أنه منصة إقليمية للاستفادة من الجهود المبذولة لاستكشاف الغاز وتصديره، بما ينفع الدول المشاركة في المنتدى، ويضم كل من: (فلسطين، مصر، الأردن، إسرائيل، قبرص، اليونان، وإيطاليا)، (خدوري، 2020) ويعتبر الاجتماع الوزاري الثالث لمنتدى غاز شرق المتوسط، الذي عقد في مطلع يناير 2020 بالقاهرة الانطلاقة الرئيسية وبلورة للإطار التأسيسي لمنتدى غاز شرق المتوسط، والذي يرتقى بمنتدى غاز شرق المتوسط إلى منظمة دولية حكومية ويكون مقرها بالقاهرة، وحضره إلى جانب الدول السبعة ممثلون عن الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، بالإضافة إلى ممثلين عن فرنسا التي طالبت أن تكون عضوا والولايات المتحدة التي طلبت الانضمام إلى المنتدى كعضو مراقب دائم، وبالنسبة لأوروبا يتبيّن أنها وجدت ضالتها في تلك السوق الناشئة والأسعار التنافسية ما يسقط من أيدي الروس ورقة ضغط سياسية هامة كما يقف من جهة أخرى ضد طموحات النفوذ التركي، فالملاحَظ عدم دعوتها للتكتل، وهو ما يعكس البعد الجيوسياسي لهذا الأخير والذي تغذّيه العلاقات المضطربة بين بعض من دول المنطقة و تركيا.

وتشتمل الأهداف الرئيسية لمنظمة الغاز شرق المتوسط على تعزيز حوار سياسي فعال، تؤدي مخرجاته إلى تأسيس سوق مستدامة للغاز الإقليمي، تضمن تأمين الطلب والعرض والاستفادة من البنية التحتية الحالية للدول الأعضاء والعمل على تطويرها مستقبلا بتمويل من البنك الدولي، وفي إطار جدول أعمال الاجتماع الوزاري الثاني مطلع 2020 وبالتركيز على الدول الأعضاء السبع، تم تقديم دراسة حول الطلب والعرض على الغاز الحالي والمتوقع، وخلصت إلى أنه من المتوقع أن يتجاوز الطلب آنذاك على الغاز 12 مليار قدم مكعب يوميا عام 2020، حتى تحت تأثيرات جائحة كورونا، وعلى الرغم أيضا من الاهتمام بالطاقة المتجددة إلا أنه من المتوقع أن يصل الطلب على الغاز الطبيعي إلى حدود 17 حتى 20 قدم مكعب في اليوم عام 2040. أمّا بالنسبة للعرض، فإنتاج الدول الأعضاء يتروح مابين 8 إلى 10 مليار قدم مكعب يوميا، والمتوقع أن تبلغ ذروة الإمدادات نحو 14مليار قدم مكعب يوميا في عام 2028.

كما تهدف المنظمة إلى الاستغلال الأمثل لموارد الغاز المكتشفة في شرق المتوسط بالاستفادة من البنية التحية لتلك الدول في استكشاف الغاز ، إنتاجه ونقله، وتأمين المزيد من الخيارات في مجال البنية التحتية للاعتماد عليها في الاكتشافات المستقبلية، ومساعدة البلدان المستهلكة في مساعيها لتأمين احتياجاتها، وبالتعاون مع دول العبور في صياغة سياسات الغاز في المنطقة، بشكل يساهم في استيعاب الدول الأعضاء، وإضفاء مصداقية أكثر للمؤسسة الإقليمية بحيث تسمح لمؤسسات الدعم الدولية ضخ الأموال وجذب الاستثمارات لإنتاج الغاز وتصديره لتعزيز قدرات الدخل.(سكرية، 2021) فأصبحت بذلك "منظمة غاز شرق المتوسط" بمثابة مظلة لصادرات الغاز الإسرائيلية باتجاه الأردن ومصر، منحتها عقوداً تقدر بحوالي ثلاثين مليار دولار، علاوة على تعزيز الحضور الإسرائيلي كلاعب اقتصادي واستراتيجي في بيئته الجيوسياسية، ساعيا من خلال التنسيق الإقليمي إلى الحد من أطماع تركيا في مياه المتوسط. (م ب.، 2020)

ب. **العلاقات مع اليونان وقبرص ومد خط أنابيب "إيست-ميد"**

لا تزال إسرائيل تسعى نحو هدف تصدير الغاز إلى أوروبا، لما يتضمنه ذلك من تعزيز علاقاتها الاقتصادية، ومن ثَمَّ السياسية، مع كل من اليونان وقبرص، رغم التحديات المتعلقة بالسعر التنافسي للغاز هناك، وكانت مبادرة وزير الطاقة الإسرائيلي السابق يوفال شتاينيتز بهذا الشأن في ديسمبر2017، بتوقيع اتفاقية بين إسرائيل واليونان وقبرص وإيطاليا من أجل دعم فكرة المشروع والتأكيد على فعاليته والترويج له، ووافق الاتحاد الأوروبي بعدها على الاتفاقية في بداية عام 2019، وفي بداية يناير 2020؛ وقعت إسرائيل مع اليونان وقبرص اتفاق لمد خط أنابيب تحت البحر بطول 1900 كيلو متر، لنقل الغاز الطبيعي الإسرائيلي والقبرصي مباشرة إلى أوروبا عبر جزيرة كريت اليونانية، والمزمع الانتهاء منه بحلول العام 2025، وهو ما سيسمح لربط حوض شرق البحر الأبيض المتوسط بأكمله بنظام تصدير واحد، (طه، 2020) ويعرف المشروع باسم "إيست-ميد"، وتقدّر تكلفته حوالي 10 مليارات دولار، وتشير التقديرات بأنه سيتيح نقل 11 مليار متر مكعب من الغاز سنويا من الاحتياطيات البحرية لحوض شرق المتوسط قبالة قبرص وإسرائيل إلى اليونان وكذلك إلى إيطاليا ودول أخرى في جنوب شرق أوروبا.

وعلى الرغم من وصف اليونان للمشروع بالتاريخي والنظر إليه على أنه سيكون أطول أنبوب تحت الماء في العالم، ووصفه أيضا بمشروع السلام كما جاء في حديث رئيس الحكومة اليونانية ميتسوتاكيس إثر التوقيع، أن خط أنابيب الغاز هذا "يكتسي أهمية جيوستراتيجية" و"يسهم في السلم" في المنطقة، وأضاف "أن خط الأنابيب هذا ليس تهديدا لأحد، والتعاون الإقليمي مفتوح للجميع شرط احترام قواعد القانون الدولي وقواعد حسن الجوار"، إلا أن هناك عقبات كثيرة تحول دون نجاح هذا المشروع، فعلى غرار التحديات الاقتصادية المتمثلة في تكلفته العالية مقارنة بضآلة الكمية التي سوف ينقلها الخط من الغاز الطبيعي إلى أوروبا، بجانب عدم قدرة سعر الغاز الإسرائيلي على منافسة نظيره في أوروبا، يواجه هذا الخيار أيضا جملة من التحديات السياسية في ظل الصراعات التي تشهدها منطقة شرق المتوسط، لعل أبرزها إبعاد تركيا من الانضمام إلى منظمة غاز شرق المتوسط، ما دفع بتركيا إلى توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق المعترف بها دوليا في ليبيا، وبين هذه الحدود ومشروع "إيست ميد" نقطة تقاطع، وهذا يعني استحالة مرور خط "إيست ميد" في مساره الطبيعي، لأنه يعتبر مساسا بمصالح تركيا وبمياهها الاقتصادية، خاصة وأنه ليست لتركيا أية مصلحة في نجاح هذا المشروع بالأساس، لأنها مهتمة بمشروع خط السيل التركي "ترك ستريم"، الذي تم افتتاحه في جانفي2020، والذي ينقل الغاز من روسيا إلى تركيا وجنوب شرقي أوروبا، وهو ما يجعل من تركيا مركزا لتجميع الغاز ونقله، ويعزز المصالح التركية-الروسية؛ هذه الأخيرة التي تسعى هي الأخرى لاحتكار تصدير الغاز لأوروبا، والتضييق على إسرائيل من خلال تقديم أسعار تنافسية للغاز .

بناء على هذه العقبات يتضح أنّه لا جدوى اقتصادية لخط الأنابيب، وقد تجد إسرائيل نفسها ملتزمة بمشروع مكلف دون جدوى اقتصادية، وأوصت في هذا الصدد دراسة أصدرها المعهد الإسرائيلي للسياسة الخارجية الإقليمية "متافيم" بالتخلي عن خط أنابيب الغاز "إيست ميد" لنقل الغاز الإسرائيلي إلى أوروبا، منوّها إلى عقبة بيئية على قدر من الخطورة، فأي حادث على مستوى خط أنابيب الغاز يخلّف تداعيات سلبية على تحلية مياه البحر التي تعتمد عليه إسرائيل بشدة، وفي مقابل ذلك تؤكد الدراسة على الخيار الذي ترى فيه نوع من العقلانية ترجع إلى تكلفته المعقولة وسرعة انجازه من حيث المدة الزمنية، فلن يحتاج الأمر سوى مد خط أنابيب تحت البحر من حقل ليفياثان إلى الساحل الجنوبي لتركيا التي تمتلك بالأساس خطوط أنابيب تربطها بأوروبا. (برس، 2020)

وبخصوص خط ايست ميد، تواجه الحكومة الإيطالية خلافات داخلية بشأن المشروع، كما تشكك في جدواه روما أيضا خاصة وأنها تبحث تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة المتجددة بحلول العام 2050. وبالنظر إلى زاوية أخرى من التهديدات نجد ما يجمع بين السياسة والاقتصاد، وهي مسألة جذب المستثمرين في المشروع، فمن غير المنطقي أن يخاطر ممولّ برأس مال ضخم في ظل التوتر الأمني والصراع الدائر في المنطقة، وبالتالي فعلى الصعيد العملي وفي ظل هذه التحديات، يصبح تمويل المشروع أمرا مشكوكا فيه ونسبة احتمالية تحويله إلى حقيقة ضئيلة جدا، فعلى الأغلب أن إسرائيل قد تستخدم هذا المشروع كورقة ضغط للتفاوض مع تركيا. (باكير ح.، 2020)

ج. تعزيز أسطولها البحري لحماية المنشئات النفطية:

في إطار اعتماد إسرائيل بشكل كبير على الغاز المكتشف بنسبة 70 أو 80٪ من إنتاج الكهرباء، أصبحت الحاجة ملحة إلى البحث عن أدوات في الدفاع البحري و حماية حقول الغاز البحرية خاصة ضد التهديدات الإقليمية، وكان قد أشار في هذا الصدد الجيش الإسرائيلي إلى هجمات عام 2006 التي أصيبت إحدى فرقاطاته "ساعر"5 التي كانت تبحر قبالة سواحل بيروت بصاروخ حزب الله، أُطلق من الأرض،(Delteil, 2020) ومن أجل التصدي للخصوم الإقليميين من بينهم إيران في وقت يتصاعد فيه التوتر بينهما بسبب اغتيال العالم النووي الإيراني الكبير محسن فخري زاداه، قامت إسرائيل بتحديث الأسطول البحري حيث تسلّمت في ديسمبر2020 أولى سفنها البحرية ألمانية الصنع، مجهّزة برادار هو الأكثر تطورا مقارنة بأي سفينة حربية في العالم من فئة "ساعر6" ، والتي وصفها قائد العمليات البحرية الإسرائيلية الأدميرال إيال هاريل بأنها حصن أمان لمنصات الغاز في البحر المتوسط. (م.، 2020)

الخاتمة:

أصبح الصراع على موارد الطاقة في شرق المتوسط واضحًا مع اشتداد جهود الاستكشاف في المنطقة، وتم تطوير استراتيجيات من قبل دول المنطقة لتأمين احتياجاتها من الطاقة، لعل أبرزها إسرائيل التي اتبعت سياسة نشيطة تهدف إلى الحصول على اكبر حصة من مصادر الطاقة لتلبية احتياجات اقتصادها ومتطلباتها المحلية، ومن أجل لعب دور مركزي متحكم في سوق الغاز على المستوى الإقليمي، فقد أصبحت هذه المصادر بالنسبة لها هدفا ووسيلة في آن واحد لفرض القوة والنفوذ.

وفي إطار اهتمام إسرائيل بأمن طاقتها، تسعى إلى الاعتماد على الغاز الطبيعي في اقتصادها ومحطات توليد الكهرباء، بدلاً من الطاقة النووية والنفط المستورد لأسباب تعود إلى التكلفة المنخفضة والأمان النسبي مقارنة بالمصادر الأخرى، علاوة على مساهمته الفعالة في ميزان المدفوعات، مدركة بذلك أنها السياسة التي ستغير وضعها الاستراتيجي وتمنحها قوة جيوسياسية إقليمية في المنطقة وتعزز مكانتها بالنسبة للدول العربية بما يخدم مصالحها المشتركة معهم. وعلى الرغم من هذه الامتيازات والفرص التي توفرها المنطقة ومواردها، إلا أن هناك جملة من التهديدات الأمنية، القانونية والتقنية التي تقف أمام استغلال إسرائيل لموارد الطاقة وتصديرها، حيث تؤدي النزاعات الحدودية البينية إلى مواجهة سبل الاستثمار في البنى التحتية والتعاون المشترك لاستغلال الموارد وخيارات التصدير المحتملة، وبالتالي إعاقة آفاق إسرائيل في التحول من مستورد إلى مركز رئيسي في مجال الطاقة في المنطقة، لهذه الأسباب زاد الاهتمام الإسرائيلي بتطوير قدراته العسكرية البحرية أكثر وعزمه على إنشاء أكبر أسطول بحري عالي التقنية في منطقة شرق المتوسط، وذلك بغية حماية منشئاته النفطية ضد التهديدات

المحتملة من إيران وأذرعها في المنطقة، ومن أجل جذب الاستثمارات الأجنبية، والواضح أيضا أنها ترغب في ضمان أمنها في مجال الطاقة من خلال شراكة تعاونية وتطوير سوق إقليمية مشتركة مع دول المنطقة، بدعم أمريكي ومؤسسات دولية مالية، كما شهدت سعيا نحو إيجاد منافذ لتصدير الغاز محاولة تجنب نشوب أي نزاع يعطل من وصول الغاز لأسواق الاستهلاك لاسيما الأوروبية.

قائمة المراجع:

Delteil, G. (202 0),"Dôme de mer: Israël renforce sa défense maritime.", Récupéré sur https://bit.ly/3Hp7SV6

Simon Henderson,(2016),"Israel's Leviathan gas field: Politics and reality", Récupéré sur The Washington Institute.

الباسوسي، أ، (2018)، تأثيرات تهديد أمن الطاقة على الصراع الدولي على الغاز الطبيعي،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر،جامعة القاهرة .

أشرف إ،(2016)، " 14 معلومة قد لا تعرفها عن الاقتصاد الإسرائيلي"، ساسة بوست، متحصل عليه https://bit.ly/3g4R7CK

ب . م. (2018)،"البلوك 9".. نزاع النفط بين لبنان وإسرائيل"، متحصل عليه https://bit.ly/3ISR7Cp

ب .م. (2010)، "أمن الطاقة الإسرائيلي والجيوبوليتيك الإقليمية"، مركز الجزيرة للدراسات.

ب.م، (2021)، "خيارات لبنان للرد على اتفاق إسرائيل مع شركة هاليبرتون الأمريكية"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

ب.م،(2021)، "الولايات المتحدة تمنح إسرائيل ولبنان مهلة للتوصل إلى حل وسط بشأن الحدود البحرية"، متحصل عليه https://bit.ly/3o5NqB1

ب.م، (2020)، "إسرائيل تتسلّم بارجة جديدة في خضم توتر متصاعد مع إيران"، متحص عليه https://bit.ly/3HeliCq

ب. م،(2020)، "الحصاد الإسرائيلي من النفط والطاقة عقب اتفاقيات التطبيع"، متحصل عليه https://bit.ly/3AVY1Ed

ب.م، (2021)، " كتائب القسام تستهدف منصة "تمار" للغاز وتكبد الكيان خسائر فادحة"، متحصل عليه https://bit.ly/3raNIZp

ب،م، (2020)، "دراسة إسرائيلية توصي بالتخلي عن مشروع غاز شرق المتوسط والتعاون مع تركيا لتصدير الغاز لأوروبا"، ترك برس، متحصل عليه https://bit.ly/34lbmtq

باكير ،ع، (2020)، "خط الوهم: نقل الغاز شرق البحر المتوسط"، متحصل عليه https://bit.ly/3426qd4

الجندي، ر، (2018)، "إسرائيل وغاز شرق المتوسط: دبلوماسية الطاقة"، المعهد المصري للدراسات.

فواج ، س، (2021)، "انعاس صراعات الغاز الجديدة على الأمن الإقليمي لمنطقة شرق المتوسط"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، جامعة القاهرة، العدد 12.

شادي س، (2019)،استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته بالنفوذ الإسرائيلي في المنطقة، بيروت، لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات.

أبو عامر، ع،(2021)، "مخاوف إسرائيلية من استهداف حقول الغاز في الحرب المقبلة"، متحصل عليه https://bit.ly/34iwKzk

باكير، ع، (2020)، " خط الوهم: نقل الغاز شرق البحر المتوسط"، متحصل عليه https://2u.pw/8GuZX

باكير، ع ،(2021)،" رقعة الشطرنج اللبنانية-الإسرائيلية: النزاع على الحدود والغاز شرق المتوسط"، مركز الجزيرة للدراسات.

النقيب، ف، (2021)، "الاقتصاد الإسرائيلي"، مؤسسة الدراسات الفلسطينة: https://bit.ly/3g9lvL4

النقيب، ف، مرجع سابق.

محمود، م، (2020)، " ما هو دور الغاز في تشكيل العلاقات الإقليمية الإسرائيلية؟"، متحصل عليه https://bit.ly/34hTqzV

العيلة، م، (2021)،"استهداف حقول الغاز لم يكن صدفة.. كيف خططت المقاومة الفلسطينية لتدمير الحلم الإسرائيلي؟"، متحصل عليه https://bit.ly/3uePFGa

محمود، م، مرجع سابق.

سكرية، م، (2021)، "منتدى غاز شرق المتوسط:التعاون الإقليمي وسط تضارب المصالح"، معهد حوكمة الموارد الطبيعية.

نظير ، ط، (2020)، "الاحتلال يصادق على اتفاقية مد خط أنابيب الغاز إلى أوروبا"، **جريدةالرياض**، المملكة السعودية، مؤسسة اليمامة الصحفية .

خدوري، و،(2020)، " "الأبعاد الجيوسياسية للصراع على الغاز والنفط في شرق المتوسط"، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 15020، الشركة السعودية البريطانية للأبحاث والتسويق .

دبوق، ي، (2021) "الغاز الإسرائيلي" والحدّ البحري... وسلاح حزب الله "[3/2]، متحصل عليه https://bit.ly/3AVUvcZ